# نص قانون الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام الذي صادق عليه مجلس الرئاسة

بأسم الشعب
مجلس الرئاسة
بناء على ما اقره مجلس النواب طبقا للمادة (٦١/أولا) من الدستور ولمضي المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١٣٨/ خامسا/أ) من الدستور صدر القانون الأتي.
رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧

**قانون**
**الاستثمار الخاص بتصفية النفط الخام**

المادة -١-
يهدف هذا القانون إلى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق والإسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام.
المادة -٢-
أولا –للقطاع الخاص إنشاء مصاف لتكرير النفط الخام وامتلاك منشآتها وتشغيلها وإدارتها وتسويق منتجاتها عدا امتلاكه للأرض.
ثانيا –يقصد بالقطاع الخاص لأغراض هذا القانون كل شركة أو مجموعة شركات عراقية أو أجنبية منفردة او مؤتلفة ذات إمكانية مالية برأسمال خاص مؤسسة وفق أحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وقادرة على أنشاء مصاف لتصفية النفط الخام بمؤهلات تقنية وخبراتية.
المادة -٣-
تلتزم الشركة المستثمرة بتشغيل ملاكات عراقية بما لايقل عن (٧٥٪) خمسة وسبعين من المائة من مجموع العاملين.
المادة -٤-
يشترط بالمصفاة أن تكون بمستوى تقني متقدم وان لا تزيد نسبة إنتاج المشتقات النفطية الثقيلة فيها على (٢٠٪) عشرين من المائة.
المادة-٥-
تقوم وزارة النفط بتجهيز المصافي بالنفط الخام بما يتناسب والطاقة التشغيلية لها وبالأسعار العالمية بموجب عقد يوقع بين وزارة النفط والشركة المستثمرة وفق المعادلة السعرية التالية (سعر تصدير النفط الخام العراقي مطروحا على ظهر الناقلة (FOB) للأسواق العالمية مطروحا منه (١٪) واحداً من المائة بالإضافة إلى كلفة نقل النفط الخام من اقرب نقطة تسليم إلى المصفاة)
المادة -٦-
أولا –تجهيز المصفاة بالنفط الخام من الأنابيب الناقلة له ومن اقرب نقطة مناسبة للمصفاة وتعرف بنقطة التسليم.
ثانيا –تتولى الشركة المستثمرة إنشاء أنبوب لنقل النفط الخام يوصل بين نقطة التسليم المنصوص عليها في البند (أولا) من هذه المادة والمصفاة.على نفقتها الخاصة وتكون مسؤولة عن تشغيلها وإدامتها.
ثالثا- تتولى وزارة النفط نصب أجهزة القياس والسيطرة الخاصة بها وهي مسؤولة عن تشغيلها وإدامتها.
المادة -٧-
تخضع منشآت القياس والسيطرة إلى التفتيش والمعايير الدورية من طرف ثالث ذي اختصاص ترشحه الشركة المستثمرة ويقترن بموافقة وزارة النفط.
المادة -٨-
أولا- لا يحق للشركة المتاجرة بالنفط الخام المستلم من وزارة النفط ولا بالمشتقات النفطية المنتجة من المصافي الحكومية.
ثانيا- على اللجنة الوزارية الخاصة بالاستثمار في نشاط تصفية النفط الخام فرض عقوبات مناسبة في حال مخالفة الشركات المستثمرة شروط العقد ومواد هذا القانون.
المادة-٩-
يتمتع المشروع المشيد وفق أحكام هذا القانون بالامتيازات الممنوحة للمشروعات التي تشيد في المناطق الحرة من العراق.
المادة -١٠-
أولا- للشركة المستثمرة تحديد أسعار منتجاتها النفطية ولها بيعها داخل العراق أو تصديرها إلى الأسواق الخارجية وفقا للضوابط المعمول بها في المناطق الحرة.
ثانيا- لوزارة النفط الأفضلية في شراء ما تحتاجه من المنتجات المنصوص عليها في البند (أولا) من هذه المادة.
المادة-١١-
تلتزم الشركة المستثمرة بتقديم تقارير دورية مالية وفنية إلى وزارة النفط وفق النموذج الذي تعده الوزارة بموجب تعليمات يصدرها الوزير.
المادة -١٢-
أولا- للشركة المستثمرة استئجار ما يحتاج إليه المشروع من الأراضي المملوكة للدولة ملكا صرفا أو مملوكة للبلديات في المناطق المخصصة للاستثمار ويجوز لها استئجار الأراضي الخاصة بموجب عقد يحدد حقوق والتزامات الشركة المستثمرة ومالك الأرض.
ثانيا- تتولى وزارة المالية تخصيص قطعة ارض مناسبة للشركة المستثمرة عن طريق الإيجار لمدة لا تزيد على (٤٠) سنة قابلة للتمديد وببدل إيجار سنوي يتفق عليه الطرفان استثناء من أحكام قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦.
ثالثا –لا يجوز للشركة المستثمرة استغلال الأرض لغير مشروع المصفاة والخدمات الملحقة بها.
رابعا- لوزارة المالية سحب الأرض من الشركة المستثمرة في حال استغلالها لغير أغراض المشروع أو عدم استغلالها خلال المدة المتفق عليها في العقد.
المادة-١٣-
تلتزم الشركة المستثمرة بتأمين الطاقة الكهربائية وجميع المستلزمات والخدمات المساندة لفعاليات المشروع.
المادة-١٤-
للشركة المستثمرة استخدام المرافق العامة (كالمستودعات وموانئ التصدير والأنابيب...) بموجب عقد بينها وبين وزارة النفط والوزارات والشركات ذات العلاقة ينظم حقوق والتزامات الطرفين.
المادة-١٥-
تلتزم الشركة المستثمرة بمراعاة القوانين والضوابط البيئية والسلامة الصناعية.
المادة-١٦-
تخضع منتجات المصافي المشمولة بأحكام هذا القانون إلى القوانين والتعليمات التي تنظم شروط الجودة والتقييس والسيطرة النوعية.
المادة-١٧-
أولا- تشكل لجنة وزارية تسمى (لجنة الاستثمار في نشاط تصفية النفط الخام) من وزراء (النفط والمالية والبيئة والصناعة والكهرباء والتخطيط والتعاون الإنمائي) ترتبط بمجلس الوزراء ويكون مقرها وزارة النفط.
ثانيا- للإقليم والمحافظات الغير منتظمة بإقليم حق العضوية في هذه اللجنة في حال إنشاء مصاف عن طريق الاستثمار ضمن حدود الإقليم أو المحافظة المعنية.
ثالثا- يسمي وزير النفط موظفا بعنوان مدير عام من وزارة النفط مقررا للجنة.
رابعا- يحق للأقاليم والمحافظات الغير منتظمة في إقليم منح تراخيص إنشاء المصافي والتعاقد مع الشركات المستثمرة في الإقليم أو المحافظات الغير منتظمة بإقليم بالتنسيق مع اللجنة الوزارية الواردة في أولا من المادة ١٧,
المادة-١٨-
على وزير النفط إصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.
المادة-١٩-
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**الأسباب الموجبة**

تماشيا مع التحولات الاقتصادية الجديدة في العراق وبهدف زيادة الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص العراقي والأجنبي وتوسيع قاعدة مشاركته في نشاط تصفية النفط الخام لزيادة طاقات الإنتاج المحلية من المشتقات النفطية وتحسين النوعية وتحقيق المرونة وتقليل حالات العجز والإختناق في المصافي الحكومية. شُرع هذا القانون.

# الغارديان: بغداد في مواجهة كارثة وبائية مع حلول موسم الأمطار

لندن/ وكالات

**نشرت صحيفة الغارديان البريطانية الاحد تقريرا يقول إن بغداد تواجه الآن "كارثة" تفشي وباء الكوليرا التي ظهرت بشدة في الأسابيع الثلاثة الماضية وظهور ١٠٠ إصابة ، ما فاقم المخاوف من ان ضعف التدابير الصحية وحلول موسم الأمطار ستزيد من تفشي الوباء.**

وهذا الوباء . الذي ينتشر بفعل تلوث الماء، الذي ينتج عنه إسهال شديد ومن ثم الموت. يهدد التفاؤل المتزايد في العاصمة العراقية اثر انخفاض العنف مؤخرا. فقد توفي طفلان في دار للأيتام جراء إصابتهما بالكوليرا، كما تم تحديد إصابة ستة أطفال آخرين، طبقا لما ذكرت الحكومة العراقية.
ونقلت الصحيفة عن احد المسؤولين العراقيين قوله "لدينا كارثة في بغداد."
وقال صندوق رعاية الطفولة في الأمم المتحدة (يونيسيف) ان ١٠١ حالة قد سجلت في المدينة، ما يجعل حالات الإصابة الجديدة في العراق تصل إلى ٧٩٪ بين الأطفال. وعلى الرغم من ظهور الوباء في أكثر من منطقة، إلا ان مدينة الصدر شرقي بغداد من بين أكثر المناطق إصابة.
وتتابع الصحيفة قولها ان حلول موسم الأمطار في العراق، وقِدَم شبكات الماء ونظم الصرف الصحي، التي تضررت غالبيتها أو تدمرت على مدى ما يزيد عن أربعة أعوام من الحرب، يشكل تهديدا مضافا للسكان الذين أنهكتهم الأزمات.
وتنقل الصحيفة عن كلير حجاج، المتحدثة باسم اليونيسيف، قولها ان "شبكات الماء والتصفية في العراق في وضع حرج. كما ان تلوث الممرات المائية بسبب مياه المجاري يحتمل ان يكون المصدر الأكبر أثرا في الإضرار بالصحة العامة التي تواجه العراقيين . بخاصة الأطفال. فأمراض الإسهال تقتل وتصيب الأطفال العراقيين أكثر من أي شيء آخر باستثناء مرض ذات الرئة. ونحن نقدر ان واحدا من كل ثلاثة أطفال يحصلون على مصدر مائي امن . في بغداد والمدن الجنوبية الأكثر إصابة."
وتتابع الصحيفة قولها انه على الرغم من ان القوات الأميركية في بغداد وجدت ان الوضع الأمني في تحسن، إلا ان دورياتها اليومية تتلقى شكاوى من جانب السكان عن شوارعهم التي تمتلئ بأكوام القمامة وتطفح بالمياه الآسنة، وغالبا ما يكون ذلك على مقربة من المدارس حيث يلعب الأطفال.
وقال الكابتن ريتشارد دوس سانتوس، الملحق باللواء الثالث من فرقة الخيالة الثانية ستريكر، ان مضخات الصرف في منطقة في جنوب بغداد لا تعمل إلا بنسبة ٣٠ إلى ٤٠٪.
واضاف الكابتن أن "المياه الآسنة طافحة بالقرب من المدارس وهناك خطر متزايد من الإصابة بالكوليرا والأنفلونزا حيث المناعة منخفضة."
وتذكر الصحيفة ان الأمم المتحدة سجلت ٢٢ حالة وفاة بسبب الكوليرا هذا العام، وأكدت فحوصاتها المختبرية إصابة ٤,٥٦٩ شخصا، غالبيتهم في شمال العراق حيث كشفت أولى الحالات في محافظة كركوك في آب أغسطس الماضي. وانتقلت الآن إلى نصف محافظات البلاد الثماني عشرة، إلا ان القلق يتركز على بغداد.وقالت اليونيسيف أنها وزعت أملاح مضادة للجفاف وأقراص تنقية المياه لعائلات . فقد وزعت ثلاثة ملايين قرصا إلى العائلات في أسوأ المناطق تضررا في الأسابيع الثلاثة الماضية . كما وزعت خزانات ماء صغيرة في نقاط توزيع الماء. وهي الآن تنقل ١٨٠,٠٠٠ لتر (٤٧,٥٥٢ غالونا) من الماء النظيف يوميا إلى أسوأ أحياء بغداد تضررا .ووجهت اليونيسيف نداء عاجلا إلى الحكومة العراقية لتنظيف خزانات المياه في المؤسسات جميعا كإجراء وقائي.
وتقول كلير حجاج ان "فقط ٢٠٪ من العائلات خارج بغداد تتوافر على خدمات تصريف المياه الآسنة، وان مضخات معالجة التصريف تعمل بنسبة ١٧٪ من طاقتها."
وتذكر الصحيفة ان بالإمكان الوقاية من الكوليرا من خلال معالجة الماء الصالح للشرب بالكلور والنظافة المطلوبة، لكن التقديرات تشير إلى ان ٧٠٪ من العراقيين لا يحصلون على الماء النظيف. والدخل المالي للكثير منهم لا يسمح لهم بشراء مياه معباة، فيلجأون إلى مياه الإسالة التي غالبا ما تكون مصادرها ملوثة. فضلا عن ان الشركات المسؤولة عن جمع النفايات ومياه المجاري كانت ممنوعة من الدخول في عدد من مناطق بغداد بسبب العنف.
وتشير الصحيفة في ختام تقريرها إلى ان الحكومة العراقية تحاول إرشاد مواطنيها من خلال إعلانات على التلفزيون وفي الصحف، وتوزيع إعلانات في نقاط التفتيش. لكنها تعترف بان ستة مستشفيات تتلقى ماء غير امن.

## قصة اخبارية

# مازن يعود الى منزله

بغداد/ وكالات

عاد مازن الى منزله في بغداد الاسبوع الماضي وقصد غرفة معيشته الخاوية بعدما باع اثاثه لينفق على اقامته في سوريا التي فر اليها في عام ٢٠٠٣,
ولم يكف أجره كعامل باليومية نفقات الحياة وباعت امه ام صفاء حليها الذهبية لمساعدته ولكن ماله نفد في نهاية الامر.
وتقول ام صفاء وهي تقف الى جواره هو وابنته التي هرعت لتحتضنه حين دخل شقته في جنوب بغداد "تعرضنا للذل هناك".
وتحت وطأة الفقر وجد مازن الذي رفض ان يذكر اسمه الاخير فرصة في تراجع التفجيرات وجرائم القتل في ارجاء العراق في الاونة الاخيرة ليعود لبلاده سعيا لبداية جديدة.
وخلال الشهر الماضي عاد الاف اللاجئين العراقيين شجعهم على ذلك تراجع اعمال العنف الذي يرجع في جزء منه الى حملة بدأت قبل عشرة اشهر في بغداد لكبح جماح المسلحين وارسال ٣٠ ألف جندي امريكي اضافي استكملت عملية نشرهم في منتصف حزيران.
ولكن يشير بعض العائدين لصعوبة العثور على وظيفة وترميم منازلهم او استعادتها من اخرين ربما شغلوها اثناء غيابهم.
وتقول ام صفاء وهي في اواخر الخمسينات من عمرها مشيرة الى غرفة المعيشة التي لم يعد فيها من اثاث سوى حصيرة وجهاز تلفزيون "لا نعلم ما سنفعله بعد. لم يعد لدينا اي شيء. اذا استطاع الفتية العمل.. سيعملون."
وفر نحو مليوني عراقي لدول مجاورة وبصفة خاصة سوريا والاردن وتقول الحكومة ان ١٦٠٠ يعودون كل يوم في الوقت الحالي.
ويقول الجيش الامريكي ان السلطات العراقية ليس لديها خطة لاستيعاب العائدين.
وهذا الاسبوع ذكر الكولونيل وليام راب احد كبار معاوني الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق "من المحتمل ان يجد جميع هؤلاء العائدين اخرين يقيمون في منازلهم."
واضاف "تطالب الحكومة العراقية بوضع سياسة حتى لا تترك لقادة كتائبنا او قادة كتائب قوات الامن العراقية مهمة حل المشاكل ميدانيا."
ولكن الحكومة حرصت على ابراز عدد الاسر العائدة لتبين نجاح الحملة الامنية. كما شكلت لجنة لتقديم خدمات للعائدين.
وعاد نحو ٣٧٥ شخصا من سوريا يوم الخميس الماضي على متن حافلات وفرتها الحكومة ورافقتهم قوات الجيش والشرطة العراقية عند الحدود. وعقب الرحلة نقلوا لقاعة في فندق فخم حيث حصلت كل اسرة على حوالي ٨٠٠ دولار وضعت في مظاريف وقع عليها رئيس الوزراء نور المالكي.
وعبر قائد قوات عملية فرض القانون والامن في بغداد الفريق عبود قنبر عن سعادته التي لا توصف بحلول مثل هذا اليوم ووصفه بانه يمثل ضربة موجعة للارهاب.
وتابع ان العراق يحتاج لمواطنيه مضيفا ان العمليات العسكرية وحدها لا يمكن ان تقود المعركة ضد اعداء العراق.
ولكن عدة اسر ذكرت انها تحتاج مساعدة الحكومة اولا كي يتسنى لها مساعدة العراق.
تقول سامية جودة والي من البصرة بجنوب العراق وقد اغرورقت عيناها بالدموع "ابناي لا يعملان. لا املك منزلا واحتاج مكانا للعيش مع ولدي."
وفر محمد نعيم من بغداد الى سوريا منذ اكثر من عامين وذكر ان العديد من العراقيين العائدين يواجهون مشاكل مماثلة.
وأضاف "يحتاج المواطنون العراقيون وبصفة خاصة من عاشوا في المنفي للمساندة. المنازل التي تركناها عدد كبير منها يحتاج الى عملية ترميم.
وفي شهر تشرين الثاني الماضي قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ان من السابق لاوانه اعلان ان العراق آمن بما يكفي لتشجيع عودة اللاجئين.
وقالت المتحدثة جينيفر باجونيس "نرحب بتحسن الظروف الامنية ومستعدون لمساعدة من قرروا او من سيقررون العودة طواعية. ولكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لا تعتقد ان الوقت قد ازف لدعم وتنظيم وتشجيع العودة."
وعاد ابو وهاد وزوجته من سوريا في الاسبوع الماضي ويقول انه لا يأخذ تحسن الاحوال الامنية كقضية مسلم بها.
وقال "سأعود الى سوريا اذا لم يتوفر الأمن